مقدمة

يعتبر التعليم فى مرحلتيه الأساسية والجامعية مفتاح التقدم لجميع الأمم، حيث يلعب الدور الحاسم فى تطوير الاقتصاد والثقافة والصناعة والتنمية العلمية والتكنولوجية والمجتمعية؛ فالتعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية وهو غاية فى ذاته وإشباع يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل، والتعليم كذلك من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل. ويزود التعليم الإنسان بالقدرة على التواصل والانتماء الفعال للمجتمع ومقاومة التهميش والعزل، ويوفر له الثقافة اللازمة لمعرفة حقوقه وواجباته فى المجتمع، كما أن الاستثمار فى التعليم يمثل أحد مظاهر تكوين وتراكم رأس المال البشرى الذى يعتبر من ركائز الاستدامة فى مجال التنمية البشرية. ومن أولويات التعليم على المستوى القومى وفى جميع المراحل: الانتماء والحفاظ على البيئة والوعى الصحى والسكانى، واكتساب المهارات الفنية، وتنمية الفكر الإبداعى، والعمل الجماعى.

وعلى الرغم من أن هيكل التعليم العالى يعتمد على الإنتاجية ونقل وانتشار المعارف، إلا أن هناك دائما ضغوطاً مجتمعية هائلة على نظام التعليم العالى ليس فقط فى الدول المتقدمة بل أيضاً فى الدول النامية. وهذا بالطبع يحتاج إلى آليات مرنة متعددة الجوانب تعمل على اكتساب مهارات التعلم ورفع الكفاءة، الذى يسمح بتعدد المهن وفتح مصادر جديدة للعمل وتبادل الخبرات بين القطاعات والدول والحضارات المختلفة.

وخلال العقود الماضية تغير نمط التعليم العالى فى العديد من دول العالم وأصبح تعليماً متاحا لعامة الشعب بدلاً من إتاحته لصفوة المجتمع. من هذا المنطق ازداد الطلب على التعليم الجامعى مما أدى إلى زيادة متسارعة فى الطاقة الاستيعابية للتعليم فى الجامعات. ومن أجل البحث عن الشهادات الجامعية يلجأ الطلاب للحصول على الدرجات العلمية من الدول الأجنبية. وحاليا نرى اتجاه بعض الدول إلى دعم القطاع الخاص لتأسيس الجامعات الخاصة والأهلية والقيام بالعمليات التعليمية متعددة الجنسيات، ولا يتطلب هذا بالضرورة التعاون مع مسئولى التعليم وصناع القرار فى هذه الدول.

لقد أصبح لزاما على مؤسسات التعليم العالى الأخذ فى الاعتبار فى استراتيجيتها وأنشطتها مدى التنافسية العالية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية مع الأخذ فى الاعتبار تطور أشكال جديدة تعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى نظام التعليم العالي من خلال الاهتمام بضمان الجودة وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية والحفاظ على الثقافة والهوية القومية.

وخلال العقدين الماضيين شهد مجال الخدمات التعليمية تطوراً ملحوظا من خلال ما يلى:

١- وجود شركاء جدد مانحين.

٢- وجود أنماط جديدة مدعمة للتعليم العالى (مثل التعليم عن بعد من خلال شبكة الإنترنت والراديو والتليفزيون).

٣- وجود أنشطة جديدة مدعمة مثل خدمة الاختبارات التعليمية.

كما أن هناك تغيرات أخرى مرتبطة بالهيكل التعليمى على المستويين المحلى والدولى وآليات السوق والتى تمثلت فى دعم النظم الجامعية بين المؤسسات التعليمية والسماح بتقديم خدمات تعليمية للتبادل الطلابى بين الأمم.

فى هذا الأمر برزت عدة تساؤلات نذكر منها ما يلى:

- ما هى التحديات التى تواجه مؤسسات التعليم العالى فى كل دولة على حدة؟
- كيف يصبح التعليم العالى ضمانا للتطور الاقتصادي والثقافى والمجتمعى فى الدول المتقدمة والنامية؟
- كيف تتقابل المعارف البازغة مع متطلبات المجتمع والتنمية الاقتصادية؟
- كيف تؤثر الاتفاقيات الدولية والإقليمية على تحكم الحكومات بالدول المختلفة على نظام التعليم العالى بها؟
- كيف يمكن لصناع القرار ومؤسسات التعليم العالى تطوير برنامج لإعادة هيكلة التعليم العالى عن طريق طرح دليل سياسى يدعم من تدويل التعليم العالى بما يتوافق مع برامج التنمية الشاملة بالمجتمع.

obeikandl.com

وأهم الأسئلة التى تواجه صناع القرار السياسى تتركز حول إمكانية تخصيص موارد الدولة لتطوير منظومة التعليم بشقيه الأساسى والجامعى، وكيف يمكن لهذا التمويل معالجة القضايا فى هذا المجال الهام وبكفاءة وجودة وإنصاف. ولاشك أن هذه الاستثمارات لا تتوفر لجميع الدول، خاصة الدول النامية التى تواجه صعوبات اقتصادية ولا تستطيع تلبية متطلبات التعليم بها.

ومنذ قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢، تبنت الحكومات المتتابعة سياسة مجانية التعليم فى جميع مستويات التعليم الأساسى والجامعى، وترتب على ذلك زيادة الطلب المجتمعى على التعليم العالى بالجامعات والمعاهد مما أدى إلى سياسة التوسع فى تأسيس الجامعات الإقليمية وأصبح عددها ١٧ جامعة بالإضافة إلى تأسيس المعاهد العليا والتى تغطى كافة المحافظات فى الوجهين القبلى والبحرى والتى تغطى كافة التخصصات فى العلوم الأساسية والتطبيقية وفى العلوم الإنسانية.

وتحت الضغوط والأزمات الاقتصادية ووطأة العجز المالى والزيادة السكانية اتجهت الدولة لتبنى سياسة عامة لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم العالى مما أثر على كفاءة المخرجات ومسايرتها للتوجه العالمى لضمان الجودة والاعتماد.

ومن أجل معالجة أوجه القصور وكفاءة الأداء فى منظومة التعليم العالى تبنت الدولة شعار "جودة التعليم من أجل التنمية" وشكلت وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد وهدفها الرئيسى مساعدة مؤسسات التعليم فى مصر للتهيؤ للتقدم للحصول على درجة الاعتماد من الهيئة القومية، التى أعلن عن تأسيسها السيد رئيس الجمهورية.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت من قبل هذه اللجنة من محاولة نشر ثقافة الجودة من خلال تأسيس مراكز للجودة والاعتماد بالجامعات وكلياتها وعقد دورات تدريبية لبعض من السادة أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى محاولة تحديد نقاط القوة والضعف فى هذه المؤسسات، إلا أن اللجنة اتبعت فى عملها أسلوب بيروقراطى رسخ اتساع الفجوة بين المؤسسات من ناحية وكل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بها من ناحية أخرى.

بداية دعنا نتساءل ما هو الطريق إلى الجودة فى التعليم العالى؟ وكيف يمكننا تجاوز مرحلة التركيز على أهمية التقييم وتحديد المسئولية؟ والانتقال إلى مناقشة كيف يمكننا منح جودة حقيقية لمخرجات التعليم العالى؟ كيف نجعل الجودة المهنة الأولى لكل فرد منا؟

فعندما نتوقف أمام المشاكل التى تواجه منظومة التعليم العالى من تحديد مواهب الطلاب وأوجه الإنفاق ومعرفة حجم قاعات الدرس وعدد الطلاب بالكليات وعدد أعضاء هيئة التدريس وقياس الجودة عند بدء الدراسة ونهايتها؛ نرى أنفسنا أمام معضلة تحديد أولويات الجودة. وفى المقام الأول عندما نسأل القائمين على التعليم وفى مقدمتهم أعضاء هيئة التدريس كيف تعمل الكليات على تحسين جودة التعليم؟ والإجابة ببساطة أن يتم التحسين عن طريق الاهتمام بالمناهج الدراسية واعتبار ذلك فى مقدمة الأولويات. نعم لابد من إعادة التفكير فى المحتوى التعليمى الذى تقدمه الكليات وفى شتى التخصصات. بل يمكننا جعل الجودة المهنة الأولى لكل منا عن طريق تطوير مدخلات التعليم وتحديد قدرة سوق العمل والاهتمام بتنمية الأبحاث العلمية. ومن أجل ذلك لابد من التوظيف الأمثل لكافة الموارد والمصادر التى لدينا وزيادة القيمة المضافة حتى يكتسب الطلاب النبوغ والإعداد الجيدين.

ويلزم ذلك التركيز على المخارج التعليمية دون التركيز على خلق المعارف المساعدة، كما يجب الاهتمام بالأفراد المشتغلين بالمؤسسات التعليمية، ليس فقط من يكونون! بل ماذا يقدمون ويفعلون! وعن طريق التميز فى الجودة كمهنة لكل فرد فى المؤسسة يتطور الأمر إلى مدخلات العلمية الإنتاجية وكيفية تحسينها لكل منتج وكل مستهلك.

وفى الفصل الأول من هذه الدراسة سوف نستعرض نظام جودة التعليم العالى فى الجامعات والمؤسسات التعليمية على المستوى الدولى ومناقشة معايير الاعتماد المؤسسى والأكاديمى. وفى الفصل الثانى سوف نناقش مفهوم الجودة الشاملة فى التعليم العالى وقضايا التدويل والتعليم عبر الحدود. وفى الفصل الثالث سوف نناقش جودة التعليم فى مصر: الواقع والتحديات. وفى الفصل الرابع سوف نطرح الأساليب الحاسوبية لتحسين ضمان الجودة فى التعليم العالى وفى الفصل الخامس سوف نقدم مقترحًا متكاملاً لتطوير مشروع ضمان الجودة فى الجامعات والمؤسسات التعليمية فى مصر والوطن العربى.